

منتدى المجتمع المدني الإقليمي قبيل المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2019

بيروت في 8 أبريل 2019

تقرير موجز وتوصيات

نظمت "منصة المجتمع المدني حول التنمية المستدامة" "المنتدى المدني الثاني حول التنمية المستدامة" يوم الإثنين في الثامن من نيسان/أبريل 2019 بحضور أكثر من ستين مشاركاً من الخبراء ونشطاء المجتمع المدني في الدول العربية لمناقشة السياسات التنموية المتعلقة بخطة عمل 2030 للتنمية المستدامة مع التركيز على الأهداف 4، 8، 10، 13، 16 و 17 المقترحة على جدول أعمال المنتدى رفيع المستوى والمسارات التحضيرية على المستويين الوطني والإقليمي. وتتألف منصة المجتمع المدني من الشبكات الإقليمية التالية: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، والاتحاد العربي للتقابات العمالية، والفروع العربية لمنظمة الشفافية الدولية، والمنتدى العربي لذوي الإعاقة، ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر)، والشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات، والتحالف الدولي للموئل.

إنطلق المشاركون في المنتدى من أن المنطقة العربية تمرّ بحالة تأزم غير مسبوق إن على المستوى الأمني أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو لجهة ارتفاع معدلات البطالة وتفشي الفساد أو بما يتعلق بأوضاع حقوق الإنسان بشكل عام ومنها حقوق النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب بشكل خاص. وإتخذ المنتدى شعاراً له "العمل من خارج الصندوق" "Stepping out of the Box" للبحث عن حلول غير تقليدية لمقاربة الواقع الذي نعيشه، وشدد المشاركون على ضرورة اعتماد تغيير هيكل وجذري في السياسات التنموية من خلال اعتماد مقاربة شاملة للأبعاد التنموية الخمسة: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والثقافية. وسعى المشاركون إلى إقتراح توصيات أكثر تحديداً وإرتباطاً بالأهداف المطروحة للنقاش على المستويين الإقليمي والدولي. وقد توصل المنتدى إلى مجموعة من التوصيات التي تُرفع إلى المنتدى العربي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي رفيع المستوى تناولت الأوجه المتعددة للمساواة، الحق في التعليم والعمل اللائق، والشفافية والحوكمة الرشيدة والمجتمعات الآمنة والوصول إلى القضاء، والشراكات والمسارات لتحقيق الأهداف التنموية.

ونظراً للتطورات القائمة في المنطقة والتي تساهم في صنع عملية التغيير ومنها ربيع الجزائر والسودان، وصفقة القرن في فلسطين، والوضع المتردي في ليبيا وسوريا واليمن، كما الأزمات السياسية المستمرة في دول أخرى، من واجب المجتمع المدني في المنطقة الإعراب عن تضامنه ودعمه وتوفير الحماية لآلية التحول الديمقراطي في البلدان التي شهدت وتشهد نزاعات، ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة ككل.

أولاً، تحقيق المساواة بكافة أشكالها أساسي لتحقيق التنمية. وتكثر في المنطقة العربية الأوجه المتعددة للمساواة، وخاصة اللامساواة في مجال الدخل والثروة، بين الدول وداخلها، بسبب السياسات النيوليبرالية (وأهمها ليبرالية الاقتصاد والخصخصة والتحكم في التوازنات الماكرو إقتصادية) والتي تسهل الإستبداد والإستحواذ، وزواج المال والسلطة بآلياته المتعددة وهو الذي أضحى الإشكال الجوهري في منطقتنا. فتمركز الثروة والقوة لدى الفئات النافذة والأكثر غناً في المجتمعات، والتي تصنع القرار وتضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية يززع الإستقرار الاجتماعي والاقتصادي، ما قد يؤدي إلى الإنتفاضات والحروب. وبالتالي الحاجة ملحة لإعادة النظر في النموذج التنموي وتوزيع أعباء التدابير الإصلاحية بشكل عادل من خلال الضريبة على الثروة والضريبة التصاعدية على الدخل، وتفعيل القوانين والداستاتير التي تحارب كافة أشكال التواطؤ بين السلطة ورأس المال.

ثانياً، الحكم الرشيد هو شرط أساسي للنهوض الاقتصادي والاجتماعي وهو السبب الرئيسي في فشل جهود التنمية وإستشراس الفساد في العديد من الدول النامية، منها الدول العربية. وترتكز مبادئ الحكم الرشيد على عدة نقاط

أهمها المشاركة وديمقراطية العمليات الانتخابية (الغائبة عن الدول العربية)، والشفافية وسيادة القانون والمساواة والعدالة بين الأفراد، والقدرة على التكيف للإستجابة للأزمات والتغيير. يتطلب الحكم الرشيد إبداء الإحترام المتوازي لجميع الناس ولصوتهم وحقهم في صنع القرار وتهبنتهم للمشاركة في العمليات السياسية والإقتصادية، وكذلك تفعيل آليات المساءلة والمحاسبة والمؤسسات الرقابية والعمليات التشاركية لمتابعها المجتمع المدني والحركات الإجتماعية.

ثالثاً، الإنخراط في الشراكات وتشبيك أدوار كافة الفاعلين التنمويين أمرٌ حاسمٌ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتُبنى الشراكات على المفاوضات بين القوى والقدرة على ربط مصالح مشتركة بين الفاعلين التنمويين، وتكون هذه الشراكات مربوطة بحدود الأرض التي تعطي الموارد ولا يمكن تجاهل حدودها. ومن هنا ضرورة الإعتراف بالدور الرئيسي للمجتمع المدني في الدفع نحو رؤيا متكاملة تحدد الأدوار والمسؤوليات ضمن إستراتيجية التنمية وتعزيز دوره الرقابي، والدفع بالحوار حول المساءلة المتبادلة مع كافة الفاعلين التنمويين، والمطالبة بتحويل المعايير الدولية حول فعالية التنمية إلى إلتزامات دائمة.

رابعاً، نظراً لتراكم الظواهر المناخية بشكل متوازن عالمياً، على الدول العربية إدراج العمل المناخي في إستراتيجياتها التنموية وبالتالي تغيير السياسات الوطنية في كافة القطاعات التنموية لتخفيف الإنبعاثات. وفي الوقت عينه، ستساهم هذه الإجراءات بمحاربة الفقر وتقليص اللامساواة وتحقيق العديد من الأهداف التنموية الأخرى. ويتوجب أيضاً على الدول المتقدمة والغنية الإعتراف والإلتزام بالمسؤولية التاريخية وليس فقط بالمسؤولية المشتركة ولكن المتبائية، والتعويض عن التغيرات المناخية التي أصابت شتى البلدان، وتحمل كلفة التكيف مع الظواهر المناخية القائمة والمرتبقة، وتوفير التكنولوجيا الضرورية لتحقيق الدول النامية حقهم في التنمية.

أ. التوصيات المتعلقة بأوجه المتعددة للمساواة:

المساواة مبدأ أساسي في منظومة الحقوق وله طابع شامل لكل الأبعاد، والإلتزام بمتطلبات المساواة لا يتجزأ ولا يمكن أن يقتصر على بُعدٍ أو فئةٍ أو منطقة دون أخرى. ندعو إلى تحوّل ثقافي لكل الشركاء التنمويين، بما في ذلك تطوير الوعي الشعبي، لتجاوز كل أشكال ثقافة التمييز والإقصاء، والقبول الصريح وغير الملتبس بمبدأ المساواة في الحقوق والقيمة الإنسانية لجميع الناس دون إستثناء على أساس الثروة أو الجنس أو الإلتواء العرقي أو الديني أو الميول الشخصية واللجوء أو التهجير أو الإعاقة أو العمر، والإلتزام بموجبات ذلك في التشريع والممارسة والسياسات.

على المستوى الدولي

- دعوة منظمات الأمم المتحدة والمنظمات متعددة الأطراف الأخرى إلى الإلتزام بموجبات التنمية البشرية المستدامة والقانون الدولي، والإمتناع عن كل ما يعيق الحق في التنمية للشعوب والبلدان لاسيما النامية منها، وذلك من خلال الإملاءات المتعلقة بالسياسات الإقتصادية والإجتماعية – بما فيها سياسات النقشف المفروضة – لا سيما تلك التي تساهم في زيادة اللامساواة القائمة وفي توسع الفقر في البلدان المتضررة، كما بيّنت تجربة العقود والسنوات الأخيرة بإجماع الباحثين والمنظمات الدولية؛
- إتخاذ مبادرات ملموسة من أجل زيادة تأثير الدول النامية في القرار العالمي، من خلال تحسين تمثيل ووزن تصويت البلدان النامية في المؤسسات الدولية، وتطوير آليات التشاور وإتخاذ القرار في الأمم المتحدة بما يعزز مشاركة الدول النامية والمجتمع المدني؛
- إعادة صياغة قوانين الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا بحيث تستجيب لمتطلبات التنمية عالمياً وفي الدول النامية، لاسيما إستثناء الإنتاج الغذائي والأدوية وكل ما يتصل بالحقوق الأساسية من القوانين الحالية، أو تعديلها بما يضمن الإلتزام بكونها حقاً للجميع.

على المستوى الإقليمي

وضع أهداف محددة على المستوى الإقليمي من أجل تقليص التفاوت بين الدول العربية، وإقتراح مؤشرات لقياس التقدم المحقق، على سبيل المثال قياس التفاوت في مجال التعليم العالي، أو مؤشرات السكن، أو مؤشرات توفر الخدمات العامة بين البلدان؛

- إنشاء صندوق عربي للتنمية البشرية المستدامة (بديلاً أو إلى جانب الصناديق المتخصصة بمبادرات معينة)، وتمويله من خلال ضرائب إقليمية تُفرض على تجارة سلع معينة (النفط والغاز مثلاً)، أو وسائل ومساهمات أخرى (نسبة معينة من الناتج المحلي من الدول العربية الغنية لصالح الصندوق)، وقياس مدى الإلتزام بذلك؛
- تطوير العلاقات الإقتصادية والتجارية بين الدول العربية باتجاه أكثر توازناً في صالح الدول العربية الأقل ثروة، بما في ذلك توجيه الإستثمارات العربية نحو قطاعات ذات إثر تنموي قوي (التعليم، الصحة، أنظمة الحماية الاجتماعية، الخ)، وبشروط متوازنة تراعي الأولويات الوطنية ومصالح الدول الأقل ثروة؛
- وضع آليات وإجراءات للحدّ من هروب رؤوس الأموال والتهرب الضريبي في الدول العربية وفيما بينها، ووضع مؤشرات ووسائل رصد للتقدم؛
- اعتماد مقاربات دامجة وتضمينية لا سيما في سياسات إعادة الإعمار في البلدان التي شهدت نزاع مسلح.

على المستوى الوطني

- الإجتهد من أجل تكييف أجندة 2030 إقليمياً ووطنياً بما في ذلك وضع مقاصد مناسبة للوضع الوطني، وإقتراح المؤشرات التي تقيس التقدم في تحقيقها، فتوطين الأجندات التنموية العالمية حسب خصائص البلد المعني هو شرط لا غنى عنه من أجل النجاح في تحقيق الأهداف التنموية الوطنية والدولية على حدّ سواء؛
- تصحيح التفاوت الشديد في مستويي الثروة والدخل في داخل البلدان في تجليها المباشر من خلال نوعين من الإجراءات:

✓ الأول هو تصحيح الخلل في التوزيع الوظيفي للناتج المحلي، من خلال زيادة حصة الأجور وعائد العمل من الناتج المحلي التي تراجعت بشكل كبير خلال العقود السابقة (مؤشر حصة العمل من الناتج المحلي)،

✓ الثاني هو إعادة الإعتبار لوظيفة إعادة التوزيع للنظام الضريبي من خلال الإلتزام بمبادئ العدالة الضريبية بحسب خصائص كل بلد (مؤشرات: حصة الضريبة المباشرة وغير المباشرة، قياس إثر التحويلات والنظام الضريبي على العدالة الاجتماعية)؛

- القبول غير المتبسط بالمساواة بين النساء والرجال، ووضع آليات مساءلة وإنتصاف من أجل ضمان تحقيق ذلك في مختلف المجالات (المساواة في الأجر، المساواة في التمثيل على كل المستويات، العمل على التحويل الثقافي وقياس ذلك بوسائل كمية ونوعية)، وإجراء تقييم نقدي لبعض التدخلات التي تُقدم على أنها تمكينية للمرأة في حين تساهم في إقصائها (مثل العمل من المنزل، والتقاعد المبكر، والمشاريع الصغيرة الهامشية إلى تعيد إنتاج الفقر، الخ)؛

• الإنتقال غير المتبسط من الإقتنار على برامج الإستهداف والمساعدات الاجتماعية إلى سياسات عامة للحماية الاجتماعية مبنية على أساس الحق، وتحديد البدء بالإلتزام بخطة تنفيذية لتعميم أرضية الحماية الاجتماعية كحدّ أدنى، مع شمول اللاجئين والنازحين والعمال الوافدين بذلك؛

- ردم الهوة بين العمل المهيكل والعمل غير المهيكل التي جرّأت سوق العمل، وذلك من خلال شمول العاملين غير المحميين بأنظمة الحماية الاجتماعية والقانونية، بما في ذلك العاملين في الزراعة لاسيما النساء

والأشخاص المعوقين، الذين يتم إستئناؤهم من قوانين العمل، والفئات الأخرى التي هي وضع مشابه، بما في ذلك رفض إعفاء المستثمرين الأجانب من الإلتزام بقوانين العمل الوطنية في المناطق الإقتصادية الخاصة أو مناطق التجارة الحرة؛

- سدّ الفجوات في قطاع التعليم، لا سيما الإنقسام العمودي بين تعليم للفقراء وتعليم للأغنياء وأصحاب الإمتيازات (والأمر نفسه ينطبق على الخدمات الصحية وغيرها). إصلاح النظام التربوي وفلسفة التعليم بحيث تخدم التنمية البشرية المستدامة وما يتطلبه ذلك من تغيير جوهري في المناهج ووسائل التعليم ووظائفه المدرسة، وإدراج الكل في سياق الحق في المعرفة للجميع، واستخدام حزمة الوسائل التي تتيح ذلك بشكل متكامل؛
- التصدي لآليات الإقصاء التي تشمل فئات مختلفة منها المسنون، والشباب، وذوي الإعاقة؛ ورفض التمييز بين المواطنين (حاملي جنسية البلد) والمقيمين وغير المواطنين لاسيما العمال المهاجرون واللاجنون، وكذلك التمييز القانوني ضد هؤلاء أو ضد فئات من المواطنين على أساس ديني أو طائفي وعرقي أو لغوي (وهناك حالات كثيرة في الدول العربية) التي تشكل إنتهاكاً صريحاً لحقوق الانسان، وتصميم مؤشرات لقياس الإقصاء، تكون متكيفة مع وضع كل بلد (التقييد القانوني لبعض الفئات، نسبة أجر العامل الوافد إلى العامل المواطن، نسبة دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المدارس الدامجة، نسبة المسنين المشمولة بأنظمة التقاعد أو الذين يتمتعون بالتغطية الصحية، الخ)؛
- وضع سياسات تضمن العدالة والإنصاف والشفافية في إدارة الأراضي والموارد الطبيعية، مع الإقرار بأنظمة الحيازة المتنوعة؛
- قيام الدولة بمسؤوليتها في تأمين التوازن بين دورها التنموي وبين آليات السوق لاسيما في ما يخص ردم التفاوت وتحقيق المساواة، بما في ذلك عدم التراجع عن دورها في تأمين العدالة الجغرافية للتنمية بين مختلف أقاليم الدولة المعنية بحجة الكلفة، وإعتبار الحقوق الأساسية لجميع السكان في كل المناطق حقاً لا يمكن التنازل عنه.

II. التوصيات المتعلقة بالحوكمة والأمن والسلام:

- إدراكاً للتغيرات الجيوسياسية والأمنية التي تمر بها المنطقة العربية وتفاوت أوضاع الدول إقتصادياً وسياسياً وإجتماعياً وعسكرياً وأمنياً، بحيث أضرت وشوّتت المقومات الأساسية للدولة وهدّدت السلم والأمن المجتمعيين، وبالتالي أدت إلى تفاوت ملحوظ في تحقيق تنمية شاملة مستدامة مستندة الى حقوق الإنسان، توصي مؤسسات المجتمع المدني الحكومات بالأخذ بالتوصيات التالية وإعمالها تدريجياً في استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة:
- العودة الى مفاهيم القانون الدولي في تعريف الدولة على أنها أرض وشعب ومؤسسات (من ضمنها الحكومات) وليست مقتصرة على الحكومات والتأكيد على ضرورة تعزيز الحكم الرشيد الذي يضمن تعزيز الدور التشاركي للسلطات الثلاث والمجتمع المدني والهيئات الرقابية والإعلام والنقابات، وتنفيذ مبدأ فصل السلطات وتعاونها؛
- بناء وتعزيز الديمقراطيات الدستورية التي تضمن المشاركة والمساواة وتكافؤ الفرص والقضاء على التهميش. ويأتي ذلك بالإنتقال السلمي للسلطة وإجراء إنتخابات حرة عامة ودورية؛
- شمول مفهوم المواطنة للحقوق والواجبات بحسب مبادئ حقوق الإنسان، وإعادة النظر بالمناهج التعليمية لبناء بيئة ثقافية وقيمة داعمة لمبادئ الحكم الرشيد وحقوق الإنسان؛
- عدم التعاون أو الاعتراف أو المشاركة مع الكيان المحتل للأراضي الفلسطينية كأولوية، من أجل تحقيق التنمية والسلام، إنسجاماً مع الإعلان السياسي للأمم المتحدة؛
- تحقيق التوازن بين موازنة الأمن والدفاع والموازنات المتعلقة بتوفير الخدمات العامة، وإعتماد الموازنات العامة الشفافة والقائمة على النهج التشاركي الذي يعكس الاحتياجات التنموية الحقيقية؛

- تطبيق مبادئ الشفافية في النفقات العسكرية وموازنة شفافية الدفاع؛
- ضمان حرية الرأي والتعبير والمساءلة وشفافية المعلومات والحق في المعرفة، بمواءمة التشريعات الوطنية مع الإنترزامات الدولية، ومنها الإنضمام إلى مبادرة شراكة الحكومة الشفافة، وتدريب القضاة على أعمال الاتفاقيات الدولية لضمان التطبيق الوطني لتلك الإنترزامات؛
- إستقلال القضاء ومحاكمة الفاسدين بما يضمن إسترداد الأموال المنهوبة والمهزبة وإعادة تدويرها في الموازنات العامة لخدمة السياسات التنموية. ويتطلب هذا جهداً إقليمياً وعالمياً تشاركياً لتتبع هذه الأموال التي تقدر بالمليارات؛
- ضمان استقلالية الهيئات الرقابية بوضع معايير تتضمن عدم تبعيتها للحكومات، وضمان الحماية لموظفيها من أجل تحقيق أداء واجبهم دون تأثيرات سياسية وأمنية، وضمان حماية المبلغين والشهود؛
- تطبيق النهج الحقوقي التشاركي في إدارة الموارد الطبيعية والأراضي، بما يضمن الشفافية في الإيرادات وإنفاقها على التنمية، وتمكين ضحايا التنمية والإستثمار للحصول على وسائل الإنصاف وجبر الضرر؛
- اللجوء للوسائل القانونية المتاحة في موطن الأصل للشركات الإستثمارية العابرة للأوطان للضغط عليها ومحاسبتها عن الإنتهاكات والممارسات الفاسدة التي ترتكبها؛
- وضع أسس واضحة لتسجيل الشركات ونشر أسماء المالكين المستفيدين بما يضمن الشفافية ومحاربة التدفقات المالية غير المشروعة تجنباً لتضارب المصالح، بما يضمن حماية الموارد والأموال العامة؛ بما يساهم في تحقيق النزاهة والشفافية في الأنشطة الاقتصادية؛
- وضع معايير شفافة وواضحة حول القرارات المتعلقة بالإستثمار في التكنولوجيا الرقمية بما يخدم المصلحة الوطنية، وضمان المساءلة عند التطبيق؛
- توفير الحماية والخدمات للاجئين في بلدان الإيواء والنازحين داخلياً والمشردين، والعمل على جبر الضرر لهم، بما في ذلك عودتهم الطوعية والأمنة إلى أماكن سكنهم الأصلية وفق القانون الدولي.

III. التوصيات المتعلقة بمشاركة المجتمع المدني في المسارات المتعلقة بأجندة 2030:

للمجتمع المدني دور كبير وفعال في المسارات المتعلقة بأجندة 2030، ويجب تعزيز دوره ومشاركته في المسارات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وخاصة أن ست دول عربية ستتقدم بالإستعراض الوطني الطوعي هذا العام وهي الجزائر، موريتانيا، العراق، الكويت، عمان وتونس. وفي هذا السياق، توصي مؤسسات المجتمع المدني بالتالي:

على المستوى الدولي:

- الطلب من المنتدى الدولي رفيع المستوى إعادة التأكيد على أن تكون التقارير الطوعية الوطنية تقارير وطنية وليست حكومية فقط وبالتالي ضرورة أن تكون تشاركية للجهات المعنية على المستوى الوطني واقتراح أن تقدم تقارير تكميلية من منظمات المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى في حال لم تكن التقارير الوطنية تشاركية وشاملة على أن تؤخذ بعين الاعتبار في المسار الدولي؛
- دعم مشاركة ممثلين عن المجتمع المدني من قبل المكاتب الوطنية للأمم المتحدة في المنتدى الدولي رفيع المستوى.

على المستوى الإقليمي:

- تعزيز المشاركة المستقلة للمجتمع المدني في المسارات الإقليمية التي تنظمها جامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في مختلف المجالات التنموية لاسيما القمة الاقتصادية والاجتماعية والتنمية العربية والمنتديات الإقليمية المتخصصة والشاملة، وتوفير الفرص لإيصال مواقفه وتوصياته بشكل

مباشر الى الممثلين الحكوميين عبر تطوير آلية في جامعة الدول العربية تمنح المجتمع المدني الصفة الإستشارية وتعزز إمكانية مشاركته في المداولات التي تهتم في الشؤون العامة والتنمية في المنطقة العربية؛

- العمل على أساس البرامج والأولويات الإقليمية بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية الحكومية.

على المستوى الوطني:

- تضمين ممثلين عن المجتمع المدني بالإضافة إلى ممثلين حكوميين في الوفد الرسمي إلى نيويورك؛
- تشكيل لجنة على المستوى الوطني لمتابعة مدى تنفيذ أجندة 2030 وإعداد التقرير الطوعي الوطني على أن تكون لجنة متعددة الاختصاصات وتشمل كافة القطاعات ولاسيما المجتمع المدني، على أن لا تكون هذه المشاركة شكلية وموسمية.

IV. التوصيات المتعلقة بالشراكات الوطنية والإقليمية والدولية لتحقيق أجندة 2030:

إنطلاقاً من شتى المعوقات للحوار مع الحكومات، وتحديات الشراكة مع القطاع الخاص ومع الجهات المانحة، تقترح منظمات المجتمع المدني التوصيات التالية:

توصيات لتفعيل الشراكة مع الحكومات:

- تنظيم حوار متعدد الأطراف وتفعيله من أجل إعادة صياغة العقد الإجتماعي الذي ينظم العلاقة بين المجتمع والسلطة على أسس واضحة تقوم على تحديد دقيق للواجبات والحقوق والذي يعزز المواطنة والمشاركة الوطنية في الشأن العام، وإحترام حق الناس في التنظيم وحقوقهم في إنشاء المؤسسات الخاصة فيهم بهدف تفعيل الحوار؛
- ضمان شفافية المعلومات واحترام الحق في الوصول إليها والحق في المعرفة لضمان المساءلة وتحقيق الشراكة الحقيقية؛
- تفعيل الرقابة اللاحقة على عمل الحكومات، مثل المحاكم الدستورية والادارية؛
- تفعيل دور الإدارة المحلية وإيلاء أهمية للحكم المحلي؛
- تثقيف الناس حول الحقوق للتمكن من مطالبتهم بحقوقهم ومعلوماتهم؛
- إعلان سياسات وخطط وطنية (وليس فقط مشاريع) بمشاركة منهجية لكافة الفئات من الناس، وإنشاء آليات لرصد وتقييم هذه الخطط؛
- حق الترافع وحق تقديم العرائض موجود في بعض دساتير الدول العربية، ويجب تنزيل هذه الحقوق لقوانين يعمل بها؛
- إنشاء آليات حكومية تضغط للإستماع للمجتمع المدني وسنّ قوانين محفزة وسياسات ممكنة لتسهيل عمل مؤسسات المجتمع المدني.

توصيات لتفعيل الشراكة مع القطاع لخاص:

- التركيز على التشريعات التي تلزم القطاع الخاص بالمبادئ التوجيهية (guiding principles) على حقوق الإنسان، ومنها المعايير الدامجة، والعمل لتحويلها لمعايير ملزمة؛
- العثور على نقطة إلتقاء بين مصالح القطاع الخاص ومصالح المجتمعات المحلية لتحفيزه على التنمية فيها؛

- تشجيع الإقتصاد الأقتصادي التكافلي التعاضدي، والتحول من فكرة نظرة القطاع الخاص لدوره بالتنمية كمشروع خيرى إلى شريك فعال في العملية التنموية؛
 - خلق معايير دعم للمجتمع المحلي، ومتابعة ورصد الوضع ومشاركته مع الجهات المانحة، وخاصة بالشراكات مع الشركات الكبيرة؛
 - تعزيز إنخراط ومشاركة المجتمع المدني في المفاوضات المتعلقة بالإتفاقيات التجارية من خلال تعزيز الشفافية والوصول إلى المعلومات حول هذه الإتفاقيات؛
 - تلعب النقابات دوراً أساسياً في حماية حقوق العمال وتأمين التوازن بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، وبالتالي فإن ضمان تحقيق الأهداف التنموية وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية يفترض بالمقابل تعزيز دور النقابات وضمن الحق في التنظيم في التشريعات المحلية بالإستناد إلى معايير منظمة العمل الدولية.
- توصيات لتفعيل الشراكة مع الجهات الممولة:

- تقييم الإحتياجات ووضع إستراتيجيات تنموية وطنية ومحلية بشكل تشاركي وبالإستناد إلى شراكات حقيقية وفاعلة وطلب التمويل والمفاوضة مع الممولين لخدمة هذه الإحتياجات والأولويات وعدم الرضوخ لأجندات وأولويات المانحين؛
- دعم الديمومة والإستمرارية وفرض معايير تكون مجدية للتقييم والمساءلة على هذا الأساس؛
- الإتفاق على أجندة ضمن المجتمع المدني مع تحديد الإطار الزمني والمؤشرات، و الإتفاق أيضاً على أجندة تكون خياراً بديلاً.